HSP

الأمم المتحدة

HSP/EB.2020/13/Add.2

Distr.: General
3 February 2020

Arabic
Original: English

UN HABITAT

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
الدورة الأولى لعام 2020
نيروبي، 31 آذار/مارس–2 نيسان/أبريل 2020
البند 6 من جدول الأعمال المؤقت*
حالة تنفيذ القرارات والمقررات التي اعتمدتها جمعية موئل الأمم المتحدة في دورتها الأولى

تنفيذ المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً: مذكرة مفاهيمية**

أولاً– معلومات أساسية

1– من المسلم به الآن أن الأمان هو شرط مسبق لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ولا توجد تنمية حضرية مستدامة بدون أمان؛ والعكس بالعكس إذ لا يوجد أمان بدون تنمية حضرية مستدامة. وعلى عكس التصور الشائع فإننا نعلم الآن أن الجريمة والعنف في المناطق الحضرية يؤثران على فقراء الحضر أكثر من غيرهم. ونعلم الآن أيضا أن الجريمة والعنف في المناطق الحضرية ليسا مجرد مسألتين تتعلقان بالتجمعات الحضرية. وعلى الصعيد العالمي، يواجه 44 في المائة من المقيمين في المدن الصغيرة مستويات وبائية من العنف، وبالتالي تصبح المدن الثانوية أيضاً محور تركيز رئيسياً للعمل في المستقبل. وعلى الرغم من ذلك فإنه وخلافا للرأي العام فإن معظم المدن التي عانت من ارتفاع معدلات الجريمة والعنف لا يقتصر وجودها على مناطق النزاع والأزمات، بل إن الغالبية العظمى من أعمال العنف المميتة تحدث في مناطق يبدو أنها تعيش في سلام؛ في مدن تقع خارج مناطق النزاعات.

2– وتمشياً مع القرار 1/2 الصادر عن جمعية موئل الأمم المتحدة بشأن ''المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً'' الوارد في الوثيقة HSP/HA.1/Res.2، أوعزت الدول الأعضاء إلى المديرة التنفيذية بأن تزود المجلس التنفيذي بمذكرة مفاهيمية، بما في ذلك التكاليف المالية، بشأن تنفيذ عملية استعراض للمبادئ التوجيهية بطريقة تمكن الدول الأعضاء من تبادل خبراتها وأفضل ممارساتها.

3– وبناءً على ذلك تسعى هذه المذكرة المفاهيمية إلى إثراء قرار المجلس التنفيذي في المستقبل باعتماد اختصاصات لآلية استعراض المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً، بما في ذلك إجراء الاستعراضات القطرية والإبلاغ عنها في تجاربها وممارساتها عند تنفيذ المبادئ

* HSP/EB.2020/1.

** تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

التوجيهية. وهي تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الممارسة العملية التي تنطوي عليها السنوات الخمس والعشرين من عمل برنامج المدن الأكثر أماناً، وكذلك تنفيذ الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2020–2023 التي يشكل فيها الأمان موضوعاً شاملاً. وتأخذ كذلك في الاعتبار الاحتياجات اللازمة من القدرات للوكالة من أجل دفع عملية على نطاق منظومة الأمم المتحدة تشارك فيها الدول الأعضاء، بشكل فعال، باعتبارها مركز تنسيق لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التحضر المستدام.

4– وكان برنامج المدن الأكثر أماناً التابع لموئل الأمم المتحدة سباقاً في هذا الصدد، حيث توقع هذا التوافق الجديد في الآراء بشأن الحاجة الملحة لمعالجة الأمان والأمن الحضريين قبل زهاء 25 عاماً. ونفذ برنامج المدن الأكثر أماناً التابع لموئل الأمم المتحدة برامج في 77 منطقة حضرية في 24 بلداً في جميع أنحاء العالم، ودعم السلطات المحلية في اعتماد استراتيجيات وخطط عمل لمنع الجريمة وتعزيز الأمان على نطاق المدينة. وقد أسهم برنامج المدن الأكثر أماناً في مجموعة الأدلة التي تدعم الدور المركزي لحكومات البلديات في معالجة الأمان والأمن الحضريين للجميع، وأهمية الشراكات بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد وضع برنامج المدن الأكثر أماناً نهجاً منهجياً وتشاركياً تشكل فيه التحليل ووضع الاستراتيجيات القائمة على الأدلة وتعزيز المؤسسات عوامل أساسية، وهي الآن واضحة في المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً. وشجع البرنامج أيضاً على إجراء مناقشات إقليمية ودولية واسعة النطاق بشأن منع الجريمة الحضرية في إطار شبكته الدولية من الشركاء، التي تجسدت منذ عام 2012 في *الشبكة العالمية للمدن الأكثر أماناً* ، مع تزايد إنشاء المنتديات الإقليمية والوطنية من أجل الأمان في المناطق الحضرية. وكذلك تزايد عدد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تضع برامج الآن بشأن الأمان في المناطق الحضرية.

5– إن اعتماد المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً هو النتيجة الأولى للاستراتيجية على نطاق المنظومة للتحضر المستدام. وهو يتيح فرصة فريدة لضمان استفادة سلامة نُهج الأمان الحضري من الدروس المستفادة من الممارسات في جميع أنحاء العالم لإثراء ابتكارات الأمان الحضري في خطة عام 2030 والخطة الحضرية الجديدة. وفي هذا الصدد فإن إنشاء الدول الأعضاء لآلية/عملية لاستعراض النظراء من الخبراء يوفر منبراً رئيسياً للاستفادة من خبرة برنامج المدن الأكثر أماناً التابع لموئل الأمم المتحدة وطول مدى عمله واستثماراته، والاستفادة الكاملة من تركيز السياسات العالمية الحالي على الأمان والأمن الحضريين، وكوسيلة لاجتذاب حافظة تمويل أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً لتنفيذ تدخلات على صعيد الأمان من جانب الحكومات المحلية في البلدان.

ثانياً– الأساس المنطقي

6– تبرز المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً الحاجة إلى إنشاء آلية وعملية استعراض لتقييم التقدم المحرز بطريقة تمكن الدول الأعضاء من تبادل خبراتها وأفضل ممارساتها ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ المبادئ التوجيهية. إضافةً إلى ذلك، تضمن الآلية أن تظل المبادئ التوجيهية وثيقة حية تعكس أحدث أشكال نهج ''المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً'' في تنفيذه المستمر في البلدان، وتقترح تعديلات على المبادئ التوجيهية عند الاقتضاء لضمان بقائها ذات صلة وفعالة على صعيد التنفيذ.

7– إن عملية الاستعراض هي إحدى الأدوات الرامية إلى تعزيز التنفيذ الفعال لعمل منظومة الأمم المتحدة. والغرض من ذلك هو إشراك الدول الأعضاء الراغبة بطريقة منتظمة وغير ملزمة ومتسقة بغية حفز التنفيذ المحلي الفعال للمبادئ التوجيهية لجعل المدن والمستوطنات البشرية أكثر أماناً. ويُقترح أن تستمر دورة الاستعراض في إطار مرحلة دورة واحدة للجمعية إلى الدورة التالية في غضون أربع سنوات. وستتبادل الدول الأعضاء التدابير المتخذة عند تنفيذ المبادئ التوجيهية والصعوبات التي تواجهها عند القيام بذلك. ومن خلال هذه العملية ستحدد الدول الأعضاء أيضاً وتؤكد احتياجات محددة للمساعدة التقنية وستعزز وتيسر تقديم هذه المساعدة. إضافةً إلى ذلك، ستزيد عملية الاستعراض من تعزيز وتيسير التعاون الدولي، وستزود المجلس التنفيذي بمعلومات عن نجاحات

الدول الأعضاء وممارساتها الجيدة والتحديات التي واجهتها عند تنفيذ المبادئ التوجيهية واستخدامها، بما يعزز ويسر تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة عند تنفيذ المبادئ التوجيهية.

8- واستناداً إلى تجارب وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي أشركت الدول الأعضاء في عمليات مماثلة فإنه كثيراً ما تكون عمليات الاستعراض من هذا النوع شفافة وناجعة وغير تدخلية وشاملة ومحايدة؛ وغير ضارة وغير عقابية، ولا تنطوي على أي شكل من أشكال التصنيف؛ وتتيح فرصاً لتبادل الممارسات الجيدة والتحديات؛ كما تتميز بكونها تقنية، وتعزز التعاون البناء؛ وتستكمل آليات الاستعراض الدولية والإقليمية القائمة.

9- ومنذ عام 1996، كان برنامج المدن الأكثر أماناً التابع لموئل الأمم المتحدة هو الإطار المؤسسي الذي يوجه ويقدم الدعم التقني والمشورة إلى الدول الأعضاء والحكومات المحلية في تنفيذ سياسات منع الجريمة وتعزيز الأمان الحضري على نطاق المدينة. وقد استند هذا المستوى من المشاركة إلى طلب الدول الأعضاء تقديم المساعدة التقنية إلى الوكالة، حيث تم بناءً على هذا الطلب تعبئة موارد خارجة عن الميزانية لوضع المشاريع وتنفيذها، استناداً إلى الأدوات المعيارية التي وضعتها الوكالة. علاوةً على ذلك أدى نمو شبكة من الشركاء المنفذين الآخرين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها الذين يقدمون الدعم التقني للمدن والحكومات المحلية في مجال المدن الأكثر أماناً، إلى إنشاء الشبكة العالمية للمدن الأكثر أماناً، كآلية لتعزيز حوار منظم بين الجهات الفاعلة من غير الدول مع الجهات الفاعلة الحكومية بشأن تنظيم الخبرات في مجال منع الجريمة والعنف في المناطق الحضرية، مما أسهم إلى حد كبير في صياغة المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً. وأدى ذلك إلى البرمجة المشتركة وتدخلات المشاريع المشتركة وتعبئة الموارد من خلال الشراكات من أجل التنفيذ على المستوى المحلي.

10- وستكون هذه هي المرة الأولى التي يشرك فيها موئل الأمم المتحدة رسمياً الدول الأعضاء من خلال مجالس الإدارة في عملية استعراض الخبراء التقنيين هذه، ذات الطابع الحكومي الدولي، دعماً للأنشطة المعيارية والتنفيذية الجارية. وهي تطلق العنان لقيمة تعزيز مشاركة مجالس الإدارة في عمل الوكالة بطريقة ستدفع بالمزيد من القدرات على أسس مفاهيمية في مناقشات الهيئات بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية، كما أن لديها القدرة أيضاً على زيادة تعبئة الموارد القطرية من أجل التنفيذ المحلي للمبادئ التوجيهية، مما يمهد الطريق أمام اتخاذ إجراءات محفزة من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة.

11- وسيسعى موئل الأمم المتحدة إلى تعبئة ما لا يقل عن 10 إلى 15 بلداً من البلدان الداعمة للمشاركة في هذا الاستعراض والاضطلاع به، وهو استعراض يُشكّل على النحو المثالي كعملية لاستعراض النظراء ضمن عملية حكومية دولية تشارك فيها أيضاً شبكة الشركاء المنفذين التابعة لموئل الأمم المتحدة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة في البلدان الداعمة المختارة، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً تقييمات الأمم المتحدة القطرية المشتركة والخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2020-2023. وسينصب تركيز استعراض النظراء هذا، الذي سيجرى داخلياً في مجموعة مختارة من البلدان، على السياسات والممارسات التي يجري وضعها عند تنفيذ المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً.

12- وستكفل عملية الاستعراض هذه أن تستند تدخلات المدن الأكثر أماناً إلى الدروس المستفادة من الممارسة للإسهام في تحقيق أهداف 1) الحد من التفاوت المكاني؛ 2) تعزيز الرخاء وتحسين نوعية الحياة المستدامة للجميع؛ 3) التنمية الحضرية المستدامة وتحسين البيئة الحضرية؛ و4) تعزيز التكامل والقدرة على الصمود في المدن - المحددة في الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2020-2023. وستسهم المبادرة بشكل مباشر في تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والحكم، والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الشراكات، والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المدن والمجتمعات المستدامة، ولا سيما الغاية 11-7-2. وستمكن المبادرة الدول الأعضاء من توفير السلامة الحضرية تدريجياً بطريقة شاملة، استناداً إلى الممارسات الواعدة المتولدة في المدن والمستوطنات البشرية في جميع أنحاء العالم.

ثالثاً- الهدف

13- وتهدف عملية الاستعراض هذه إلى مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً.

14- وفي هذا الصدد، تقوم عملية الاستعراض، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) تعزيز رؤية المبادئ التوجيهية وإطارها المفاهيمي على النحو المبين في مادتيها الثانية والثالثة؛

(ب) تزويد المجلس التنفيذي بمعلومات عن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء في تنفيذ المبادئ التوجيهية والصعوبات التي تواجهها عند القيام بذلك؛

(ج) مساعدة الدول الأعضاء على تحديد الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية وتأكيدها وتعزيز وتيسير تقديم المساعدة التقنية؛

(د) تعزيز وتيسير التعاون الدولي في مجال منع الجريمة والعنف وانعدام الأمن في المناطق الحضرية وتعزيز الأمان والأمن الحضريين للجميع؛

(هـ) تزويد المجلس التنفيذي بمعلومات عن نجاحات الدول الأعضاء وممارساتها الجيدة وتحدياتها في تنفيذ المبادئ التوجيهية واستخدامها؛

(و) تعزيز وتيسير تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة عند تنفيذ المبادئ التوجيهية.

رابعاً- النواتج والمبادرات والنتائج

15- من المتوقع أن تحقق عملية الاستعراض هذه، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، النتائج التالية:

(أ) النتيجة 1: تنفيذ السلطات المحلية والحكومة لسياسات وبرامج للأمان والأمن في المناطق الحضرية وفقاً للتوجيهات التي توفرها معايير الأمم المتحدة العالمية للمدن الأكثر أماناً، التي تشجع على اتباع نهج كلي ومتكامل وقائم على أساس مكاني، وتعمم مراعاة حقوق الإنسان وثقافة الشرعية، وتعزز الإدماج في كل من الجنسين وفي كل الفئات العمرية والهويات الثقافية، فضلاً عن الإنتاج المشترك للأمان والأمن للجميع دون استثناء.

(ب) النتيجة 2: إنشاء بيئات مؤسسية تمكينية على الصعيدين القطري والمحلي من أجل وضع سياسات واستراتيجيات وخطط ونماذج استثمارية وأطر قانونية ومالية مستدامة وملائمة من حيث السياق لمدن أكثر أماناً، وآليات شاملة لإدارة الأمان تنص على الحق في المشاركة لجميع السكان.

(ج) النتيجة 3: إنشاء وتشغيل شبكات استراتيجية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وبناء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، واتخاذ إجراءات مجتمعية لإظهار الأمان والأمن الحضريين الشاملَين والمستدامَين، ولا سيما لأكثر الفئات المجتمعات المحلية ضعفاً في المناطق الحضرية المحرومة والمستوطنات البشرية الأخرى.

16- وستتحقق النتيجة 1 من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات، بما في ذلك:

(أ) تحديد الخبرات والتجارب العالمية، بما يؤدي إلى صياغة مستودع افتراضي للمعارف على الإنترنت بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً؛

(ب) وضع مصفوفة لمؤشرات الأمان الحضري لتحديد وتقييم مخاطر الأمان والأمن في المناطق الحضرية والقدرة على الصمود وما يرتبط بها من محفزات أو أسباب في الجريمة والعنف الحضريين؛

(ج) البلد المضيف الفعال والداعم للموارد العالمية للبرنامج العالمي للمدن الأكثر أماناً؛

(د) وضع أدوات للدعم الفني لبناء القدرات على الصعيد العالمي والوطني والمحلي في المجالات المتصلة بالأمان والأمن الحضريين من خلال برنامج المدن الأكثر أماناً؛

(هـ) تعزيز الشبكة العالمية للمدن الأكثر أماناً بوصفها شبكة للممارسة المهنية؛

17- وستتحقق النتيجة 2 من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات، بما في ذلك:

(أ) دعم بناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال الأمان الحضري من أجل وضع سياسات وخطط ومشاريع تعزز تنفيذ المبادئ التوجيهية، بما يعزز النهج الشاملة والمتكاملة ونماذج الشراكة من أجل الأمان الحضري ويوجه وضع نُهُج إقليمية تدمج تدابير منع الجريمة والعنف؛

(ب) صياغة آليات متابعة مؤسسية ملائمة، بما في ذلك آليات الرصد والتقييم لتتبع تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالأمان والخطة الحضرية الجديدة على مستوى المدن؛

18- وستتحقق النتيجة 3 من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات، بما في ذلك:

(أ) دعم الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في تنفيذ العمليات والخطط التشاركية للأمان الحضري والصياغة الاستراتيجية لنماذج الأعمال الشاملة، والعمليات التمهيدية وتحليل التكاليف والعوائد، بما في ذلك ضمان الجودة؛

(ب) تقديم المشورة التقنية الموجهة وبناء القدرات بشأن السياسات والتشريعات والمنهجيات الشاملة المتعلقة بالأمان الحضري لدى الجهات الفاعلة الرئيسية، مع التركيز على الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية، مع استهداف الارتقاء بالمبادرات المحلية وعلى نطاق المدينة على المستوى الوطني بما يتماشى مع الأطر القانونية لمختلف البلدان؛

(ج) دعم تحديد وتنفيذ مشاريع الأمان الحضري القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، فضلاً عن إنشاء/تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في مجال الأمان الحضري؛

(د) سيتم وضع إطار للنتائج لتتبع أثر تنفيذ المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً؛

(هـ) خفض العنف في المناطق الحضرية بمقدار النصف بحلول عام 2030. وفي هذا الصدد، فإن الغاية 16-1 من أهداف التنمية المستدامة تحدد طموحاً عالمياً للحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من وفيات بحلول عام 2030؛

(و) مؤشرات محددة لتعزيز المنافع غير المتناسبة للفئات المستهدفة، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب وكبار السن وذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع أو نسبي؛

(ز) وبحلول عام 2030 كانت هناك 100 مدينة قلَّ فيها عدد الجرائم والعنف الحضريين وقيس ذلك باستخدام مؤشرات الأمان في الأحياء السكنية والمعلومات المجموعة من سجلات الشرطة والدراسات الاستقصائية للجريمة، إضافةً إلى خصائص ضعف الأحياء على صعيد التخطيط والتصميم وتوفير الخدمات؛

(ح) وبحلول عام 2030 فإن من المتوقع أن يجري 25 بلداً من البلدان الداعمة تحسينات قابلة للقياس في مجال القدرات أو الأداء في سياسات المدن الأكثر أماناً والتدخلات البرنامجية التي تؤثر على ما يقدر بنحو 100 مليون شخص.

خامساً- الميزة النسبية لموئل الأمم المتحدة

19- يعتزم موئل الأمم المتحدة تغيير سردية الأمان التي لا تزال سائدة في الخطاب العام بوصفها مسألة تتعلق بضبط الأمن والعدالة الجنائية وحدها، إلى سردية الأمان بوصفه مسألة رئيسية من مسائل عمليات التحول الحضري في جميع أنحاء العالم من خلال نهج الإنتاج المشترك. إن نهج المدن الأكثر أماناً الذي يتبعه موئل الأمم المتحدة فريد من نوعه بسبب ما يلي:

(أ) لديه أساس قوي في الإدماج والاندماج الاجتماعيين.

(ب) نهج قائم على التخطيط التشاركي على نطاق المدينة لتحقيق الأمان الحضري يلبي احتياجات الأمان لجميع السكان في المدينة وليس فقط المناطق الساخنة للجريمة في المدينة التي لا تخدم سوى أشكال الجريمة والعنف.

سادساً- البلدان الداعمة

20- نُفِّذ نهج المدن الأكثر أماناً على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية في عدة بلدان في جميع مناطق العالم، المتقدمة النمو والنامية على السواء، إما من خلال المساعدة التقنية المباشرة أو غير المباشرة. غير أنه لا تزال هناك فرص للتحسين، لا سيما فيما يتعلق برصد وقياس أثر التدخلات في مجال الأمان. وسيتعين على البلدان أن تستجيب للثغرات الفعلية في القدرات والأدوات في كل سياق.

21- وسيستند اختيار البلدان والمدن الداعمة إلى المشاركة الطوعية ومساهمة الموارد للاضطلاع بتنفيذ المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً، لكي تصبح جزءاً من شبكة الممارسين أو النظراء. وسيأخذ ذلك في الاعتبار أيضاً إطار الأمم المتحدة للتقييم القطري المشترك الذي سيحدد البلدان التي أعطت الأولوية للأمان كمسألة رئيسية للتعاون التقني.

22- والمجموعة الأولية المحددة من البلدان التي لديها اهتمام استراتيجي وتدخلات جارية في مجال الأمان الحضري ذات صلة بالمبادئ التوجيهية هي: جنوب أفريقيا والمكسيك وكندا وكولومبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا وملاوي والسنغال وبوركينا فاسو ومالي وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وألمانيا وهولندا والسويد والنرويج والدانمرك والنمسا وأستراليا وماليزيا والهند والفلبين وبابوا غينيا الجديدة وصربيا وكوريا الجنوبية ولبنان والعراق وكوت ديفوار والأرجنتين والبرازيل وشيلي والسلفادور وفيتنام ومصر والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وسويسرا ورواندا والمغرب وتونس وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والكاميرون ونيجيريا وكابو فيردي ومدغشقر.

سابعاً- الشراكات

23- ظلت الشراكات من أجل مدن أكثر أماناً دعوة حاشدة تكتسب زخماً في جميع أنحاء العالم. وعلى عكس ما كان سائداً في عام 1996 عندما كان برنامج المدن الأكثر أماناً التابع لموئل الأمم المتحدة هو الجهة الفاعلة الدولية الوحيدة التي تدعم المدن في وضع سياسات وبرامج لمنع الجريمة والعنف على نطاق المدينة، لدينا اليوم عدد كبير من أصحاب المصلحة الذين يدعمون المدن بما في ذلك: الشركاء الإنمائيون الدوليون، وشبكات الحكومات المحلية؛ ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمهنيون الحضريون، وشركاء التمويل، والقطاع الخاص.

24- وستهدف عملية الاستعراض إلى تعزيز الشبكة العالمية للمدن الأكثر أماناً من أجل تبادل المعارف والتعلم، والاستفادة من الموارد من خلال الشراكات. وسيسهم ذلك أيضاً في تنسيق تدخلات الأمان الحضري داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وآليات التنسيق الإقليمية.

ثامناً- آليات الإبلاغ ومؤشرات النجاح

25- تقاس مؤشرات النجاح على النحو التالي:

(أ) عدد الأدوات المشتركة التي يجري تبادلها

(ب) عدد الأدوات المشتركة التي يجري تجريبها

(ج) عدد البلدان الرائدة ومراكز التنسيق المعينة للمدن الأكثر أماناً

(د) مقدار الموارد المالية المخصصة لتنفيذ قضايا المدن الأكثر أماناً.

(هـ) تحسين الوعي والفهم لقضايا المدن الأكثر أماناً داخل المجلس التنفيذي وبالتالي الدول الأعضاء

(و) عدد الشركاء الفنيين الذين ينضمون إلى الشبكة العالمية للمدن الأكثر أماناً والهيئات المكونة لها لدعم عملية استعراض النظراء.

تاسعاً- الميزانية والاحتياجات من الموظفين

26- بالنظر إلى نطاق عملية الاستعراض على الصعيد العالمي مع التنفيذ القطري لها فإن تكلفتها تقدر بمبلغ 50 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى 10 سنوات – مقسمة على التنفيذ العالمي (بواقع 25 مليون دولار على مدى 10 سنوات) والتنفيذ المحلي (25 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). * *يجري تنقيحها وتفصيلها في العملية التشاورية.*

عاشراً- مناقشات المائدة المستديرة في فيينا عام 2020 – مدن أكثر أماناً 2: نحو البرمجة المشتركة والعمل المشترك لوكالات الأمم المتحدة

27- تماشياً مع الجهود الرامية إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً، تطوعت حكومة النمسا باستضافة مناقشات مائدة مستديرة للمضي قدماً في الحوار بشأن البرمجة المشتركة على صعيد الأمان الحضري بين صناع القرار في العالم. وسيُدعى ممثلو الدول الأعضاء، فضلاً عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، إلى مناقشة القضايا الرئيسية بهدف وضع برنامج عالمي بشأن المدن الأكثر أماناً لتحقيق عملية الاستعراض ومواكبة تنفيذ المبادئ التوجيهية.

حادي عشر- الخطوات التالية – خريطة الطريق لعام 2020

28- الربع الأول من عام 2020:

(أ) دراسة استقصائية إلكترونية لتقييم حالة تنفيذ الدول الأعضاء لنُهج المدن الأكثر أماناً

(ب) اجتماع شركاء الشبكة العالمية للمدن الأكثر أماناً في مقر موئل الأمم المتحدة لتلقي مدخلات بشأن عملية استعراض المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً

(ج) اجتماع المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة – مناقشة هذه المذكرة المفاهيمية

29- الربع الثاني من عام 2020: اجتماع فريق الخبراء المعني بمرصد الأمان الحضري والمقرر عقده في مدريد، إسبانيا، بهدف مناقشة إطار مؤشرات لتنفيذ المبادئ التوجيهية.

30- الربع الثالث من عام 2020: اجتماع مائدة مستديرة بشأن برنامج المدن الأكثر أماناً، الذي سيعقد في فيينا، النمسا.

31- الربع الرابع من عام 2020: الدعوة إلى الإعراب عن الاهتمام باستضافة برنامج المدن الأكثر أماناً/أمانة الشبكة العالمية للمدن الأكثر أماناً.

32- عام 2021 وما بعده: تنفيذ البرنامج العالمي للمدن الأكثر أماناً وإنشاء عملية استعراض النظراء القطرية.

33- وستقدم نتائج عملية استعراض النظراء القطرية في الاجتماع التالي لجمعية موئل الأمم المتحدة في عام 2023.